ويذكر أن شركة «مكوروت» تقوم بإنشاء وتشغيل شبكات الري وتوريد المياه في الدولة اليهودية. وكانت هذه الشركة بالنسبة للحركة الصهيونية تلعب دور «مؤسسة وطنية» منذ العام ١٩٤٨. وفي العام ١٩٦٤، بدأت تلعب دورها «كسلطة وطنية» للمياه في إسرائيل، وأصبحت عملياً، منذ العام ١٩٦٧، جزءاً حيوياً من سلطة الاحتلال الصهيوني للضفّة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان؛ حيث أصبحت الآن تمد سلطتها فوق هذه المناطق، بالإضافة إلى الدولة اليهودية. والمعروف عن «مكوروت» انها ليست مؤسسة تجارية، بل تعود ملكيتها بالكامل، وبمعدّل الثلث، لثلاث جهات هي: الحكومة الإسرائيلية، والهيئة المشرفة على مؤسسات «اتحاد العمال» (الهستدروت) المعروفة باسم «هيئة العاملين»، والوكالة اليهودية بالإشتراك مع الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت).

«تاهال»

ولإسرائيل أيضاً هيئة أخرى تلعب دوراً حيوياً في هذا المجال، إن كان على صعيد تنظيم استغلال الموارد المائية في داخل الدولة اليهودية، أو على صعيد تعزيز دور إسرائيل وعلاقاتها مع عدد من البلدان النامية في القارة الافريقية. وهذه الهيئة هي «شركة تخطيط المياه المحدودة» (تاهال) التي تأسست في العام ١٩٥٢ كي تضع خطة حول المشاريع الأساسية الخاصة بالمياه. وهي تعمل، الآن، أيضاً، في مجال تطوير موارد المياه الثانوية والتقليدية، بالإضافة إلى وضع خطط ودراسات طويلة الأجل. وتمتلك الحكومة الإسرائيلية حوالي ٥٢٪ من أسهم هذه الشركة، وتتوزّع باقي الأسهم (٤٨٪) بالتساوي بين كل من الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

إلا أن الدور الأهم، والأخطر، الذي تقوم به هذه الهيئة، هو مجال عملها في مشاريع تطويرية في خارج الدولة اليهودية، حيث تقوم «تاهال» بتصدير خبرتها التكنولوجية. وهي تشارك الآن في تنفيذ مشاريع عدة في إطار الري والزراعة في حوالي ٢٠ بلداً نامياً في أفريقيا وأميركا اللاتينية. والمعروف أن الجزء الأكبر من هذه المشاريع يحصل على التمويل اللازم من وكالات ومؤسسات الإعانة الدولية، مثل «البنك الدولي»، و«برنامج التنمية لما وراء البحار» التابع لهيئة الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية المختلفة. ويذكر أن «تاهال» تستخدم حوالي ٨٥٠ من الموظفين والخبراء، وتزيد قيمة إنتاجها السنوي عن ١٧ مليون دولار أميركي، يأتي حوالي نصفها من بلدان نامية. ويؤكّد دور شركة «تاهال» الخارجي، بوضوح، على أن تصدير خبرتها إلى الدول الأخرى يتم بغرض تحقيق هدف سياسي؛ إذ أن هذا الدور هو بمثابة الذراع الحيوي لسياسة إسرائيل الخارجية.

لقد حشدت الدولة اليهودية الكثير من الجهود والخبرات والأموال في سبيل وضع يدها بالكامل على موارد المياه وتطويرها واستغلالها إلى أقصى حد ممكن ومتقن. وهذا، في حد ذاته، يشكّل دليلاً واضحاً، ليس على بقاء هذه الدولة فقط، بل أيضاً على علاقته العضوية بالسياسة التوسّعية التي تنهجها إسرائيل، منذ قيامها في العام ١٩٤٨. ويتأكّد ذلك من خلال مشاركة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي في ملكية شركتي المياه الرئيسيّتين في الدولة اليهودية، خاصة وأن الهدف الرئيسي من وراء تشكيل هذه الوكالة وهذا الصندوق هو خدمة غرض واحد فقط هو الإستيطان.

كيف تستغل إسرائيل موارد المياه الموجودة في، وحول، رقعة فلسطين الصغيرة؟

مياه نهر الاردن

يبلغ إجمالي ما تستهلكه إسرائيل من المياه، سنوياً، نحو ١٥٦٠ مليون متر مكعب. ويذكر أن ١٠٠ مليون متر مكعب فقط من هذا الإجمالي تأتي من مياه المجاري المستصلحة من المياه المحلاّة، في حين يأتي المتبقي (أي ١٤٦٠ مليوناً) من مياه الأمطار التي تحملها الأنهر (وخاصة نهر الاردن)، أو عن طريق مكامن المياه الجوفية.

تبلغ كميات المياه التي تحصل عليها إسرائيل من نهر الاردن، عبر بحيرة طبريّا، حوالي ٤٨٠ مليون